منحها. وهي لا تكتفي بذلك، بل تمنع مجموعات العمل التطوعي من الوصول الى الارض الجرداء واستصلاحها وزراعتها بالاشجار، كما حدث، مثلاً، في اوائل شهر شباط (فبراير) ١٩٨٤، في قريتي وادي فوكين، وبتير في منطقة بيت لحم، وكوبر في رام الله[٢٢].

(ج) الأثار الديموغرافية: يقطن، حالياً، في المناطق المحتلة قرابة ١٤٠ الف مستوطن اسرائيلي، منهم في القدس وحدها قرابة ١٠٠ الف، وفي مستوطنات الضفة ٣٨ الفاً، وفي قطاع غزة الفان. ويشكل هؤلاء، حالياً، قرابة ١٠ بالمئة من سكان هذه المناطق. وفي الوقت عينه، يعادل عدد المستوطنات ٣٥ بالمئة من عدد قرى ومدن الضفة والقطاع، وسيصل الى ٤٥ بالمئة العام ١٩٨٦.

ان خطط الاستيطان، في هذا المجال، تتحدث صراحة عن النية في رفع عدد المستوطنين الى ٣٠٠ الف حتى العام ١٩٩٠. وهناك من يفكر برفع عدد المستوطنين في الضفة الى مليون نسمة. والسؤال الذي يطرح في هذا الصدد: ماذا سيحل بالسكان العرب؟

ان الجواب على ذلك نجده عند الحاخام او الرابي كهانا ودروبلس وغيرهما من غلاة الصهيونيين، وهو ترحيل الفلسطينيين، ولو بالقوة، من تلك الاراضي.

(د) تحويل المناطق المحتلة الى بقع تمارس فيها شتى اشكال الارهاب من قبل سلطات الاحتلال والمستوطنين انفسهم. وقد بلغت ممارسات المستوطنين المدججين بالسلاح اوجها في الفترات الاخيرة. ويلاحظ، في هذا لمجال، ان السلطات الرسمية تتناوب ممارسة الارهاب مع المستوطنين، فعندما يتوقف الجيش عن ممارسة هذه الاعمال يقوم المستوطنون بذلك. وبالاضافة الى ممارسات القمع والاعتقال والقتل والمصادرة، تصدر السلطات الرسمية القوانين غير الشرعية التي تسهل عليها عملية المصادرة والاستيطان، من ذلك، مثلاً، الامر العسكري ١٠٦٠ الذي سحب من المحاكم المدنية صلاحية النظر في قضايا الاراضي وقصرها على المحاكم العسكرية حتى يسهل عملية الاستيلاء عليها. يضاف الى هذا القيام بعمليات تزوير بيع الاراضي، حيث غالباً ما يكتشف اصحاب الاراضي العرب ان هناك عمليات تزوير لتواقيعهم واختامهم في صفقات بيع وهمية.

اما المستوطنون، فيعيثون في المناطق المحتلة فساداً، ويأخذ عملهم الطابع المنظم من خلال حركة غوش ايمونيم، التي تشكل مظلة سياسية و «قانونية» لمجموعة من المنظمات الارهابية السرية والعلنية، كحركة كاخ و «ارهاب ضد ارهاب» (ت.ن.ت.) و «الجيش الاسرائيلي الخاص» الذي يقوم بمهمات خاصة، كمحاولة اغتيال رؤساء المجالس البلدية العام ١٩٨٠، وحرق واتلاف ٧٥٠ محلاً تجارياً في الخليل، وتعذيب وقتل المواطنين العرب، والتصدي للتظاهرات الشعبية، ومحاولات نسف المسجد الاقصى؛ يضاف الى التنظيمات آنفة الذكر منظمة أغروف ماغين (قبضة الدفاع)، وميليشيات طلبة المدارس الدينية وغيرها[٢٣]. ومجمل نشاط هذه المجموعات الاستيطانية الصهيونية هو تحت حماية سلطات الاحتلال، دون ان يطالهم القانون ولا العقاب، بل ان الشرطة سرعان ما تغطي على فعلتهم وتتجاهلها.

(هـ) أخيراً يأتي الاستيطان في المناطق المحتلة لاسباب سياسية تمهد لضم الضفة الغربية وقطاع غزة. وهو، في الوقت عينه، يقوم على حساب عملية الاسكان في اسرائيل ذاتها، ورغم استفحال الازمة الاقتصادية. فالحكومة الاسرائيلية تحاول كبح جماح التضخم بتقليص الانفاق الحكومي بما يعادل ملياري دولار؛ ومع ذلك، فقد انفقت على الاستيطان في